اللقاء الثالث لمجموعة العمل المعنية بحقوق المرأة و تفعيل المساواة بين الجنسين
27-29 تشرين الثاني 2011، الدوحة –قطر
عرض/ اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، قطر

بناء على دراسة إحصائية قامت بها مؤسسة حماية المرأة و الطفل بشأن العنف ضد المرأة من يناير إلى أغسطس، تضمنت 721 حالة من العنف الموجه للنساء و الأطفال تراوحت بين الإيذاء النفسي و الجسدي لأسباب متنوعة اجتماعية و اقتصادية ، قامت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بتقييم الاحتياجات لتصميم عدة دورات تدريبية و شاركت مع جهات أخرى في دورات و ندوات لذات الهدف.

و قد تحركت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مع نظرائها من المؤسسات في قطر كمؤسسة مكافحة الاتجار بالبشر و مؤسسة حماية الطفل و المرأة بخطوات إيجابية و طُرحت لأول مرة قضايا جريئة للبحث و النقاش، كمفهوم "ما ملكت أيمانكم، و الاتجار بالبشر". و مفهوم "حق المرأة بالعمل و اشتراط القانون موافقة ولي الأمر". و قدمت اللجنة في تلك القضايا رؤية اتسمت بالوضوح و الجرأة

أولاً- الانجازات
ورش العمل

أ: ورشة عمل عن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في الفترة من 11 إلى 12 أكتوبر 2011.
استهدفت العاملين في ميدان حقوق الإنسان والجهات الحكومية ذات الصلة كوزارة الداخلية و وزارة الخارجية ووزارة العمل و مؤسسات المجتمع المدني كمعهد النور للمكفوفين والمجلس الأعلى لشؤون الأسرة و مركز الاستشارات العائلية.
و قامت بالتدريب، أ. عايدة أبوراس

ب: ورشة عمل عن العنف القائم على النوع بالتعاون مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الفترة من 25 الى 26 اكتوبر 2011. استهدفت العاملين في الجهات الحكومية والمؤسسات الوطنية ذات الصلة.
المدربين:
هيثم الشاذلي: مسؤول الحماية بمكتب المفوضية السامية.
زينة جدعان: مسؤول الحماية الدولية بمكتب المفوضية بعمان.
جابر بن حويل المري: مدير ادارة الشؤون القانونية باللجنة الوطنية لحقوق الأنسان في قطر
محمد الزعبي: رئيس وحدة حماية الأسرة بعمان.
عفراء البسطي: المدير التنفيذي لمؤسسة دبي لرعاية النساء والأطفال.
نسرين ربيعان: مسؤول الحماية الدولية بمكتب المفوضية بأبوظبي.
حنان حمدان: رئيس مكتب المفوضية بالكويت.

ج: وشاركت اللجنة في و رشة عمل حول حق العمل للمرأة بعنوان (عملي من حقي) أقامتها مؤسسة حماية المرأة و الطفل في 24/11/2011 استهدفت القانونيين و تناولت موائمة التشريعات و القوانين الوطنية مع التشريعات و المواثيق الدولية. و ندوة بعنوان "ما ملكت أيمانكم و الاتجار بالبشر"، حضرها عدد من رجال الدين و الخبراء القانونيين و العاملين في ميدان حقوق الإنسان.

يجري العمل حاليا مع المكتب الاقليمي لمفوضية السامية لحقوق الإنسان، لانجاز مشروع مشترك (استبيان) حول حقوق المرأة في قطر يشمل 1000 شخص. و يهدف إلى معرفة توجهات الرأي العام في قطر حول الحقوق الواردة في اتفاقية منع التمييز ضد المرأة.

عقدت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان اتفاقية تعاون مع المفوضة السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة وتتضمن دورات تدريبية, و إعداد دراسات وأبحاث متعلقة بحقوق المرأة.

من الجدير بالذكر توقيع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 4 فبراير 2010 لمذكرة تفاهم مع المجلس الأعلى لشؤون الأسرة بشان النشر و التدريب لاتفاقيتين، مناهضة كافة أشكال التمييز ضد المرأة و الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة.
من خلال المعلومات أعلاه فإن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان سعت ابتداءً إلى مكافحة العنف ضد المرأة من خلال التوعية و التثقيف.

و قد بدأت اللجنة بالإعداد لبرنامج لمكافحة العنف ضد المرأة من خلال تعزيز نظام العدل و الإجراءات الإدارية يتمثل بتقييم أداء عدة جهات تتعامل بشكل مباشر مع قضايا العنف، فقد اختارت اللجنة العمل على متابعة و مراقبة كيفية التعامل مع حالات العنف في بعض الجهات التي تمثل طرق الانتصاف و تقوم باتخاذ الإجراءات الإدارية، و هي :

مكتب المؤسسة القطرية لحماية الطفل والمرأة بقسم الطوارئ والحوادث بمستشفى حمد العام.
اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، بخاصة استقبالها لفئة عاملات المنازل، المتعلقة بالتحرش الجنسي و الاعتداء.
مكتب (وزارة الداخلية) للتعامل مع حالات العنف الأسري والعنف ضد المرأة
الاستشارات العائلية.
المحاكم القطرية.

المعوقات:

تتمثل الصعوبة في عدم توفر عدد مناسب ضمن فريق العمل الذي تحتاجه اللجنة للقيام بتلك المهمة.

و قد أدى التدريب الهدف المتمثل بنشر التوعية و التثقيف من خلال، تدريب 200 شخص على اتفاقية منع التمييز ضد المرأة، و مكافحة العنف.